افتتاحية الملف

الفساد والظواهر المنحرفة في إبرام عقود المقاولات والتوريد

رئيس التحرير

أبو طالب الهاشمي

لقد تعالت ألأصوات عالية، حول ضرورة محاربة الفساد السياسي والاداري والمالي، أذ أصبح الفساد ظاهرة عامة شملت كافة القطاعات، وعلى مختلف المستويات. وأذ كان التشخيص عاماً، ويشمل حالات محدودة، أصبح الأن ظاهرة أجتماعية وأقتصادية وأدارية، بل وسياسية أيضاً.

أن تصريح السيد رئيس مجلس الوزراء بأن ظاهرة الفساد أكبر من الهيئة العامة للنزاهة، وان هذه الهيئة وحدها قاصرة عن متابعته، لأن الظاهرة متفشية حيث شملت البعض من نخب السلطة، والنخبة السياسية الحاكمة وبعض السياسيين، مما سيؤثر حتماً وبكل تأكيد على تأخير نسبة النمو الأقتصادي، ويرفع من التكلفة الأقتصادية والأجتماعية، ويسبب هدراً كبيراً في الآموال، وعدم تقديم الخدمات، وأنشاء المشاريع، وعدم حل المشاكل المزمنة التي يعاني منها المجتمع، وعلى سبيل المثال الكهرباء والطاقة والمستشفيات والمدارس، وباقي مشاريع البنى الأرتكازية، ومن الغريب أن نسمع أخباراً مؤكدة وقصصاً وحكايات كئيبة ومحزنة لاتشبه حكايات الف ليلية وليلة الوردية المسلية، بل نسمع عن عشرات المليارات من الدولارات تبدَّد، وتنهب، وتسرق، وتهرب خارج العراق!.

نسمع عن شركات ومشاريع وهمية، مشاريع غير منجزة، متأخرة، أو متوقفة ، وبهذا تأخرت أو تعطلت التنمية وأعادة الأعمار، وأصبح المواطن يأن بحرقة محتجاً على رداءة وسوء الأحوال الخدمية والمعاشية، وتباطئ حل مشكلة محاربة البطالة، والفقر، والعوز، والحرمان.

لقد أصبح العراق منذ سنة ٢٠٠٩ على قمة هرم الفساد الدولي، ويحتل المرتبة الثانية وبتسلسل ١٧٨ من مجموع

ألمقالة ألافتتاحية و الخاتمة بقلم ألأستاذ أبوطالب ألهاشمي

١٨٠ دولة.

وأذ تدرج بعض المبررات لكل ذلك ، وهي تهديم السلطة المركزية ومؤسساتها بعد الأحتلال الامريكي ، وظروف بناء الدولة، وضعف الكوادر الفنية، والمحاصصة الطائفية والحزبية والسياسية والتنازع على مراكز القوى في الحكومة ، والمرحلة الأنتقالية التي يمر بها العراق، وضعف سيطرة المركز على المحافظات!.

وأسباب عديدة أخرى تدرج في هذا المجال، ولكن رغم كل ذلك، لانرى، ولم نلمس، بأن هناك جهود جذرية متميزة حاسمة لمحاربة الفساد على رأس السلطة، ولادل على ذلك الفضائح التي تعلن بين الحين والاخر من قبل أجهزة الدولة وعن طريق أجهزتها الرسمية.

وأذا كنا منصفين في النقد والنظرة الموضوعية للموضوع ،فأن الفساد أصبح بداية كظاهرة أقتصادية وأدارية وأجتماعية منذ الحصار الأقتصادي على أقل تقدير، ومنذ برنامج النفط مقابل الغذاء و الدواء عام ١٩٩٦ ولكن تفاقمت الظاهرة وتفشت بعد الأحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وشمل ذلك بادئ ذي بدء المخصصات المالية التي أقرها مجلس الشيوخ الأمريكي ((الكونغرس)) والبالغة حوالي (٢٧) مليار دولار وكذلك المبالغ التي تم تخصيصها من قبل وزارة الدفاع الامريكية (DOD) لأعادة أعمار العراق وأفغانستان. (1 - 4)

ولكن لقد ذكرت السلطات الأمريكية وأجهزتها الأعلامية أن نسبة ٤٠% من أجمالي (١٨,٤) مليار دولار أمريكي خصصت عام ٢٠٠٤ كانت قد انفقت على توفير الامن وليس على أعادة الأعمار.

وأكد هذه المعلومات والأرقام المفتش العام الأمريكي الخاص بعملية أعمار العراق (SIGIR) وركزت هذه المعلومات على الأخفاقات والفساد الأداري والمالي لسلطة الأئتلاف المؤقتة (CPA)بأدارة (بول بريمر) وسلطة الأحتلال التي كانت سبباً في الفوضى ، والتبديد والنهب والسرقة والتحايل، وشمل ذلك مبلغ (٣٧) مليار دولار كانت الأمم المتحدة قد جمعته لصالح العراق من برنامج النفط مقابل ذلك.

ومن الغريب أن شمل ذلك ايضاً صندوق تنمية العراق (DFI) بقرار الامم المتحدة رقم (١٤٨٣) الذي أعطت أدارة هذا الصندوق الى سلطة الائتلاف المؤقتة.

وفي الوقت الذي لانريد التوسع في هذا الموضوع، حيث حررت عشرات المقالات الأقتصادية الامريكية والعربية، تناولت فيه أحصائيات عديدة وأمثلة بارزة لعمليات الفساد الأداري أثناء الأدارة الامريكية، ونشرت نتائج تحقيقات عديدة حول التكاليف

أن أجهزة الحكومة مازالت بحاجة الى وضع نظام جديد متكامل لكيفية تدقيق العقود واحالتها الى جهة تنفيذية كفوءة وفق المعايير والقياسات والتحليلات والمقارنات المعتمدة دولياً.

العالية غير المعقولة، التي كلفتها بعض الخدمات والمشاريع .ومازالت بعض المشاريع غير المنجزة أصلاً ومخالفة للأصول والمعايير الخاصة بالاحالات والكلف القياسية!.

لقد قدرت في(بعض الاحيان) الزيادات غير المبررة والكلف الأضافية التي تصل في بعض الاحيان الى ١٨٨ مرة ضعف السعر التجاري المعقول، وهكذا بددت ثروات العراق، بدون أنشاء مشاريع مركزية مهمة، وبدون تقديم خدمات أساسية تذكر ولقد أستفاد من ذلك مجموعة من الشركات الامريكية الكبرى من هذه الأموال، وأستفادت أيضاً وبشكل محدود ((طبقه و فئة)) من الشركات العراقية المرتبطة بهذه الشركات، والتابعة للقوات الأمريكية ولانسى شركات مثل ((بكتل كروب، هاليبرتن، الخ ... !!)) ، التي أستحوذت على العقود الأمريكية في حينه.

وهكذا بددت الاموال العراقية، والأموال الامريكية، ولم يتحقق أعمار العراق، ولم يتم أصلاح البنى الأرتكازية ولم تقدم خدمات نوعية كبيرة ، وانما أقتصر الأمر على تقديم بعض المشاريع الصغيرة والخدمات الثانوية.

ورغم اننا في النصف الثاني من عام ٢٠١١، ولكن مازالت الحكومات العراقية المتعاقبة عاجزة عن الحد من الفساد السياسي والاداري والمالي ، ومازالت المشكلة تتفاقم. والفضائح تتسع يوماً بعد يوم.

وفي هذا المجال الحيوي والمهم

في حياة شعبنا المظلوم ، ومن أجل أيقاف سرقة وهدر الاموال.

لقد أصبح العراق منذ سنة 2009 على قمة هرم الفساد الدولي، ويحتل المرتبة الثانية وبتسلسل 178 من مجموع 180 دولة.

ولتشعب مجالات الفساد وشموله أغلب القطاعات . سنركز وقفتنا اليوم على جانب مهم محدود، يبرز فيه الفساد بشكل خطير ومؤذي هو الظواهر المنحرفة المدانة في ابرام عقود المقاولات وتوريد السلع والخدمات.

وبخلاصة وتركيز كبير نورد بعض النقاط الضرورية لاصلاح هذا القطاع وكما يأتي:

1-ضرورة تشكيل هيئة عليا تابعة لمجلس الوزراء وظيفتها الرئيسية الأشراف على أبرام العقود والمشاريع ومتابعتها. ووضع السياقات والمعايير المحاسبية، والادارية والفنية، والآليات التنفيذية وعلى أن تشمل أقسام تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعقود المركزية، وأقسام أخرى، للرقابة والتدقيق، وأقسام حسابية لتحليل الكلف ، والمقارنات مع المشاريع المماثلة في الدول، وأعادة النظر بقانون العقود الحكومية والتعليمات الملحقة به، لضمان اليات جديدة دقيقة، تمنع التلاعب والتجاوز عليه!.

(4 - 2)

2-بناء قاعدة معلومات خاصة بالمشاريع والتفاصيل العملياتية، تهيئ لاصحاب القرار في مجلس الوزراء لتقييم أفضل هذه العقود وللوصول الى كلف مناسبة ومتوازنة. والحصول على مواصفات قياسية هندسية جيدة وكلف معتدلة قبل الاحالة النهائية

ألمقالة ألافتتاحية و الخاتمة بقلم ألأستاذ أبوطالب ألهاشمي

3-ضرورة أشراك وزارة التخطيط والمالية في دوائر وأقسام هذه الهيئة. كذلك أشراك خبراء حقوقيون في أنشاء ومتابعة العقود المركزية.

4-وضع نظام خاص للمراقبة والتدقيق ، وضمان عدم قيام الهيئات السياسية والاجتماعية والحزبية ومنتسي الدولة بما فيهم أصحاب الدرجات الخاصة بممارسة الأعمال الأقتصادية والتجارية كافة، وغلق مكاتبهم ، ومراقبة ذلك دورياً.

5-عدم السماح لاي شركة عراقية أو اجنبية الدخول بأي مشروع أو تعاقد مقاولات أو توريد وبأي مناقصة، أذ لم تكن رسالتها التعريفية عن الشركة وأعمالها ورأسمالها، صحيحة ومناسبة، تقرها الوزارة المعنية والسفارة في بلد المنشأ، والتاكد من أنها قادرة على التنفيذ فنياً وادارياً ومالياً ، ولديها سجل واضح في الآعمال المماثلة، وتكون الشركة العراقية والاجنبية ذات رأسمال مناسب، ولها القدرة على تمويل المشروع ولها أمكانية توفير خطاب ضمان معزز من مصرف أجنبي درجة أولى.

6-التدقيق في الأعمال المماثلة المنجزة للشركة ، والتحقق في كفاءة الأداء في بلد المنشأ للشركة.

7-في مشاريع المقاولات نقترح أن تكون حساب الكلفة يشمل كافة التكاليف المطلوبة لانجاز المشروع ومن الافضل أن يكون الاساس ((تسليم مفتاح)) ((السعر الثابت الكلي للمشروع)).

8-التدقيق بالمشارك العراقي أن تكون للشركة أعمال فنية مشابهه للمشروع ، وذات رأسمال معقول مناسب.

9-يمنع الاحالة المباشرة عن طريق الدعوات في عقود التوريد والمقاولات الرئيسية في المركز والمحافظات.

10-لايجوز أحالة هذه المشاريع الى مقاول ثانوي أطلاقاً أو تحويلها الى مقاول أخر بدون موافقة الوزير المختص أو اللجنة العليا للأستثمار.

11-بناء أستراتيجية تنمية وطنية شاملة ووضع خطط أستثمارية خمسية وسنوية. والقيام بمسوحات ودراسات شاملة لهذه المشاريع ، بمشاركة فعالة لهيئة الأستثمار المركزية في المحافظات.

12-وضع نظام وبرنامج مركزي يحدد فيها حدود الصلاحيات الخاصة باحالة المشاريع الرئيسية من قبل المركز والمحافظات.

13-أعادة تصنيف الشركات المحلية حسب القطاعات وحسب الامكانات البشرية والفنية والادارية والمالية والموجودات الثابتة ، والراسمال والخبرة الفنية حسب القطاعات .وأشترط سقوف عالية تضمن جودة التنفيذ والقدرة الفنية لأنجاز المشروع.

14-التعاون مع مؤسسات دعم التصدير العالمية، والسفارات، والهيئات الاقتصادية الدولية لتقييم الشركات التي تروم تقديم عطاءات في العراق للمشاركة بالمقاولات والتوريد.

(3 - 4)

15-التعاون مع الهيئات الدولية للحصول على الخبرة والمواصفات القياسية، والعقود القياسية وتنمية الكوادر البشرية، ورفع مستوى كفاءة الأداء للدوائر والمؤسسات والافراد في هيئات الاستثمار، وكذلك في لجان تحليل العطاءات ودراسة العقود ، وحساب الكلف، وفي أقسام المتابعة والرقابة والتدقيق، ومحاسبة الكلفة.

16-أصلاح نظام أبرام العقود،

لقد قدرت في(بعض الاحيان) الزيادات غير المبررة والكلف الأضافية التي تصل في بعض الاحيان الى 188 مرة ضعف السعر التجاري المعقول، وهكذا بددت ثروات العراق، بدون أنشاء مشاريع مركزية مهمة، وبدون تقديم خدمات أساسية تذكر.

ألمقالة ألافتتاحية و الخاتمة بقلم ألأستاذ أبوطالب ألهاشمي

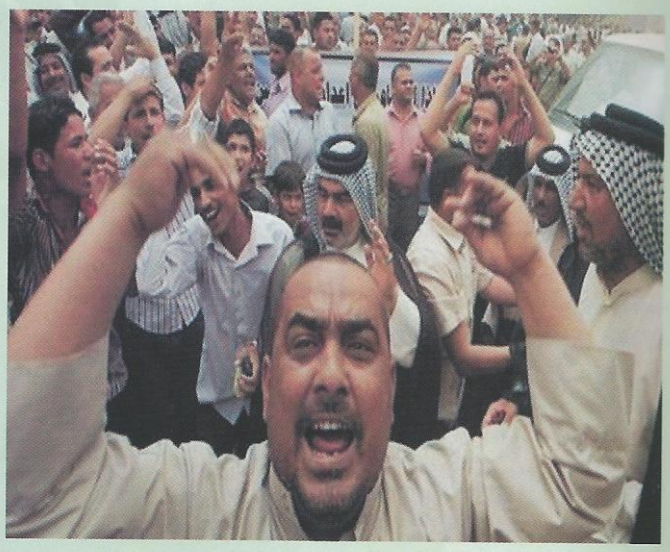

وتحليلها وأليات متابعتها، ورقابتها، وتطوير أنظمة القياس، ومحاربة الرشوة والفساد ، والسرقة ، والتحايل عند التنفيذ، ووضع عقوبات رادعة بحق المخالفين والتقليل من الاعتماد على ((الدعوات الخاصة)) على حساب الأعلان والدعوة العامة.

17-أتباع أنظمة شفافية للأفصاح والمشاركة الشعبية في الرقابة.

18-مراقبة وتدقيق أنشطة هيئات الاستثمار واليات وجدول عقود المشاريع والتوريدات المعلومات عند أحالة هذه المشاريع ، والاعلان عن هذه المشاريع، وانجازاتها واخفاقاتها. وضع نظام خاص المنفذة في المركز والمحافظات وفق سياقات تدقيقية معتمدة من الحكومة.

19-ضرورة التعجيل بسن قانون هيئة النزاهة ودعمها بعناصر قضائية ومحاسبية ورقابية كفوءة، وكذلك دعم ديوان الرقابة المالية ودوائر التفتيش العام، وانشاء ديوان رقابة وتدقيق خاص بالعقود والمشاريع الاساسية في المركز والمحافظات.

20-أعادة النظر بتصنيف وأختيار المقاولين و التجار والشركات الخاصة التي يحق لها تقديم عطاءات مقاولات أساسية وتجهيز سلع وخدمات للقطاع الحكومي وأعادة تقييم رأسمالها ورفعها الى حدود مناسبة ومقبولة حسب تسلسل التصنيف .وحبذا أن تقوم كل وزارة ومؤسسة بوضع جداول بالشركات المعتمدة والمصنفة والمقبول التعامل معها مسبقاً قبل اجراء أي دعوات مناقصة.

وأخيراً نود ان نبين بأن أجهزة الحكومة مازالت بحاجة الى وضع نظام جديد متكامل لكيفية تدقيق العقود واحالتها الى جهة تنفيذية كفوءة وفق المعايير والقياسات والتحليلات والمقارنات المعتمدة دولياً .وتشكيل هيئة عليا لاعادة النظر بقانون العقود الحكومية والانظمة والعمليات الملحقة به.

أن محاربة الفساد، ليست مهمة حكومية فقط، بل هي مهمة شعبية شاملة تقتضي تكاتف الجميع لمحاربتها والقضاء عليها.

رغم اننا في النصف الثاني من عام 2011، ولكن مازالت الحكومات العراقية المتعاقبة عاجزة عن الحد من الفساد الاداري والمالي والمالي، ومازالت المشكلة تتفاقم. والفضائح تتسع يوماً بعد يوم.

مسك الختام

التضخم وحذف الأصفار

بين التوجهات والعلاجات الاقتصادية الشكلية والجذرية

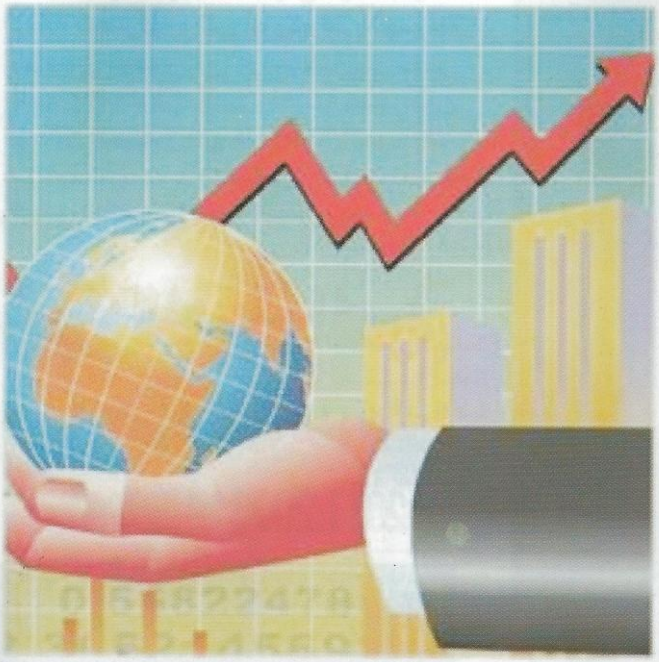

أختط البنك المركزي العراقي منهجاً جيداً لتخفيض معدلات التضخم، والعمل الدؤوب على زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي والسيطرة على السيولة النقدية، وأستخدام آليات مناسبة لسحب السيولة النقدية السائلة، ورفع مستوى الأستثمار في البنك المركزي، ومحاولة إيجاد أستقرار أقتصادي نسبي يهيئ المناخات المناسبة لتحقيق نمو أقتصادي مناسب.

لقد أستخدم البنك المركزي آليات تحديد الفائدة والتدخل المباشر برفع سعر صرف الدينار العراقي لقاء العملات الأجنبية من خلال مزادات العملة الأجنبية، ولقد ساهم فعلاً لغاية عام ٢٠٠٩ بإيصال سعر الصرف إلى حوالي (١١٧٠) مقابل الدولار الأمريكي، وعمل على أستقراره، ولقد ثبت سعره ولكن في السوق الموازي حوالي (١٢٠١) دينار حالياً

أجرى البنك المركزي عدة تخفيضات متواليه بسعر الفائدة (Policy Rate)i وأنخفضت من أكثر ٢٠%، إلى ٦% سنوياً.

*الأئتمان الأولي ٨% سنوياً

*الأئتمان الثانوي ٩ % سنوياً

*قرض الملجأ الأخير ٩,٥% سنوياً

وخفض أسعار الفوائد على إيداعات المصارف في البنك بالدينار ولمدة (٧) أيام لتكن ٤% سنوياً أعتباراً من ٢٠١٠/٤/١.

لقد أنخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك (كمؤشر للتضخم الأساسي التي تعتمده السياسه النقدية (Core inflation) من ١٢,٣% سنوياً في ٢٠٠٧ ليصبح ١١,٧% سنوياً عام ٢٠٠٨.

ولكن رغم هذه الإنجازات في السياسة المالية وجدنا في هذه السنة تراجعاً في هذه السياسه، والميل لإتباع الأساليب الإدارية والتحديدات الإجرائية في التحويل الخارجي وفي أسعار الصرف، حيث حدثت أرتفاعات في أسعار الصرف في السوق الموازي وتذبذباً ملحوظاً أثر بشكل سلبي خلال الاشهر الماضية على حركة السوق التجاري ... وكذلك أثرت بعض التصريحات غير المناسبة وبعض الأشاعات في ذلك. ولكن نرى من وجهة نظرنا الشخصية أن بعض الإجراءات الإدارية أعلاه غير ضرورية وتنافي نهج الأنفتاح السابق ... وبعض هذه الإجراءات أفرزت بعض التحفظات وأوجدت

ألمقالة ألافتتاحية و الخاتمة بقلم ألأستاذ أبوطالب ألهاشمي

خللاً أثر سلبياً في الأسواق التجارية، نرى معالجته جذرياً.

ومع الأسف الشديد سجل خلال هذه السنة ٢٠١١، والأشهر الماضية بالذات تذبذب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، وخاصة إذا ما أضيفت فقرتي الوقود والإضاءة والنقل والمواصلات والامر يبدو أكثر تعقيداً إذا ما أضيفت فقرة السكن والإيجار ومشتقاته.

وهذا بالتأكيد أثر بشكل حاد وسلبي على تدني حصة الفرد من الناتج المحلي والتأثير على الأفراد والأسر من فئات الدخل الضعيفة والمتوسطة، وتم بذلك أستهلاك كافة موارد هذه العوائل، وتراجعت قوتهم الشرائية أمام زيادة الأسعار، وزيادة نسبة التضخم. ناهيك إذا ما عرفنا من خلال المسح الأقتصادي والإجتماعي للأسرة عام ٢٠٠٨، بأن معدل الفقراء يزيد عن ٢٠% من السكان، وهذا مؤشر عالي وخطير و أن ٣١% من الأسر يعانون من الحرمان خاصة في المناطق الجنوبيه بالذات.

لقد شهدت السياسة الأقتصادية العراقية تذبذباً حاداً بإتجاهاتها، بحيث بتنا لا نعرف توجهاتها العامة هل هي سياسة الأقتصاد الحر، حسب العرض والطلب، أم سياسة مختلطة، أم ذات منهج حكومي أنتقالي واسع لا تحدده رابطة شاملة مركزية، ولا نعرف المغزى الكامل من بعض الخطوات والإجراءات الإدارية ولا يمكن تقييمها وتصنيفها بأي أتجاه أقتصادي واضح، ولكن من الخطورة أن يشمل ذلك التذبذب السياسات المالية والنقدية، تبعاً للتشويش والأرتباك أعلاه.

رغم زيادة إنتاج النفط وإرتفاع وتائر عوائده وزيادة تخصيصات الموازنة التخطيطية لعام ٢٠١١، ولكن ما زلنا نشهد البطئ في معالجة مشكلة البطالة لتوجه زيادة الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي الذي أدى إلى مزيد من البطالة، وأدت هذه السياسات إلى الفشل في بناء أقتصاد نامي متنوع، يهيئ الفرص لإستيعاب مزيد من العمالة، وتحقيق تنمية مستدامه، وأعمار العراق وتحقيق رفاه أقتصادي، كل هذه الإنحرافات والتخبطات في الأستراتيجيات الأقتصادية والسياسات والخطط الملحقه فيها، وعدم التقليل من النفقات الحكومية غير الضرورية، وعدم السيطره على تبديد الأموال، وعدم وضع أنظمة لمراقبة الكلف وعمليات الصرف، وتحقيق رقابه مالية ومحاسبية صارمة. قد أدى إلى تأخر عمليات الإعمار والتنمية المستمرة، وتأخير تخفيض التضخم إلى حدود مناسبة، والسيطرة على زيادة الأسعار (غير المبررة)، وأتباع معالجات جذرية لزيادة وتحسين كفاءة الأداء الحكومي.

ومن المؤشرات المركزية أعلاه والإحصائيات والأستبيانات الرسمية المنشورة، نجد أنه ما زال هناك خلل بنيوي واضح في هيكلية الأقتصاد العراقي الريعي، يحتاج إلى معالجات وإصلاح جذري وتشريعات قانونية وإعادة هيكلية البنية الأقتصادية ووضع سياسات أقتصادية مستقرة وخطط تنمويه سنوية وخمسية، وبهذا الأسلوب والنهج وحده يمكن الأطمئنان بأن المعالجات الأقتصادية الأساسية والمركزية تسير بمسار صحيح بمعالجة التضخم والسيطرة على معدلات الأسعار وإيجاد آلية أقتصادية لتحقيق التوزيع العادل للثروات وبين الأفراد، وتقليل الفوارق الفئوية والطبقية، وإذا ما نفذت هذه المسارات بأسلوب صحيح، سنجد حينذاك أن المعالجات الأخرى الثانوية الاقتصادية ستسير بمسارها الصحيح أيضاً، المهم البدء بالخطوات الاستراتيجية الرئيسة ووضع تصورات ومنهاج كامل لذلك.

أن مقترح حذف ثلاثة أصفار من قيمة الدينار العراقي الحالية خطوة إيجابية صحيحة وسليمة وضرورية، للتقليل من حجم النقود وضغط الكتلة النقدية الكبيرة المتداولة في السوق، والتقليل من الأضرار والسلبيات في عمليات التداول والتبادل التجاري وخاصة نقل وتداول النقود بين الأفراد والمؤسسات والمصارف وفروعها، أن إعادة هيكلية العملة وتخفيض الإصدار النقدي من (٣٠) ثلاثين تريليون إلى ثلاثون مليار ديناراً أمراً إيجابي يقلل من

رغم زيادة إنتاج النفط وإرتفاع وتائر عوائده وزيادة تخصيصات الموازنة التخطيطية لعام 2011، ولكن ما زلنا نشهد البطئ في معالجة مشكلة البطالة لتوجه زيادة الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي الذي أدى إلى مزيد من البطالة، وأدت هذه السياسات إلى الفشل في بناء أقتصاد نامي متنوع، يهيئ الفرص لإستيعاب مزيد من العمالة، وتحقيق تنمية مستدامه، وأعمار العراق وتحقيق رفاه أقتصادي.

ألمقالة ألافتتاحية و الخاتمة بقلم ألأستاذ أبوطالب ألهاشمي

أن مقترح حذف ثلاثة أصفار من قيمة الدينار العراقي الحالية خطوة إيجابية صحيحة وسليمة وضرورية، للتقليل من حجم النقود وضغط الكتلة النقدية الكبيرة المتداولة في السوق، والتقليل من الأضرار والسلبيات في عمليات التداول والتبادل التجاري وخاصة نقل وتداول النقود بين الأفراد والمؤسسات والمصارف وفروعها.

المخاطر التشغيلية والحسابية.

وأن كانت عملية تبديل النقود المقترحة ضرورية ونؤيدها كل التأييد، ونبارك توجهاتها. ولكن من وجهة نظرنا أن الأمر يتطلب توفير مستلزمات وخطوات أولية من المفروض توفيرها وتنفيذها قبل القيام بأي خطوة تنفيذية، لتقليل السلبيات والأضرار الأقتصادية والإجتماعية المحتملة ضمن الظروف الحالية، وما تشهده القطاعات الأقتصادية من إرباك، وتشوش، وفقدان المركزية، وضعف السيطرة والرقابة. ومن هذه الخطوات تركز على ما يأتي-:

1-توفير التشريع القانوني الملائم لهذه الحالة وعلى أن يكون وافياً لكافة الإحتمالات، ويغطي كافة الفرضيات، والتلاعب والتزوير. وعلى أن يطرح للحوار من قبل الخبراء الفنيين قبل عرضه على أجهزة الحكومة ومجلس النواب.

2-السيطرة على أسعار صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي وضمان أستقراره لفترة طويله ليس في مزاد العملة الأجنبية بالبنك المركزي العراقي وإنما بالسوق الموازي أيضاً، لتوفير مناخ ملائم لإنجاح العملية.

3-وضع آليات قانونية دقيقة واضحة لمعالجة الديون البينية الخارجية والداخلية والحكومية والخاصة المسجلة بالدينار العراقي، ويشمل كافة أنواع المبادلات والإلتزامات النقدية، ويشمل ذلك الأوراق المالية والنقود والألتزامات القانونية للشركات والأفراد والأسهم، والسندات، وكافة الموجودات من عقارات ومكائن وآلات وسلع أستهلاكية وإنتاجية. وهذا يجب أن يثبت بالتشريع الجديد، لإلزام الجميع بالتنفيذ التام.

4-أن يبقى السعر الجديد والقديم للعملة، أي (التقييم القديم والجديد) معمولاً به لفتره لا تقل عن سنة واحدة

5-أن يتم إستيراد أجهزة كفوءة وجيدة توزع على مراكز تبديل العملة والمصارف، للحد من ظاهرة تسريب العملة المزورة، وإيجاد آليات ووسائل لإيقاف هذه السلوكيات. وعدم تكرار التجربة السابقة وما فيها من إخفاقات مسجلة ومعروفة، وتحميل المصارف مليارات الدنانير المزورة. أن إعادة تجربة تحميل المصارف وحدها مسؤولية العملة المزورة عند الإستبدال، أمر خطير وشائك يجب وضع الحلول الجذرية له قبل التنفيذ لضمان أستبدال سهل وسلس.

6-التوعية الشعبية الشاملة بعقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات إعلامية مختلفة ومتكررة واسعة ودورية لإطلاع المواطنين على هذا الإجراء في مدة لا تقل عن ستة أشهر قبل تنفيذه.

7-تهيئة المؤسسات المالية والمصرفية لإستيعاب تنفيذ هذه الخطوة بشكل إيجابي وصحيح، وتوفير المستلزمات الفنية والبشرية لتنفيذ ذلك بكل كفاءة ويسر، وتجنب الإختناقات والإخفاقات السابقة.

8-أن يتم التنفيذ في بداية سنة، لتنظيم الحسابات والعقود والتبادلات على أساس السعر الجديد حتماً وترفض تصديق الحسابات والعقود التي لا تلتزم بذلك سجلياً.

9-أن لا يتم تنفيذ هذا القرار إلا بعد سنة كاملة من تاريخ المصادقة على التشريع الجديد ونشره في الجريدة الرسمية.

وأخيراً نود أن نوضح بأن هذه الخطوة صحيحة وسليمة وضرورية، ونرى ضرورة توفير أجهزة رقابية وتدقيقية وإدارية قادرة على تنفيذ هذه الخطوة الجبارة عملياً بشكل ناجح والتقليل من السلبيات والمخاطر المحتملة، وأن أي عجلة بالتنفيذ بدون توفير المستلزمات أعلاه، قد يسبب مشاكل أقتصادية ومالية وقانونية وإجتماعية خطيرة لا تحمد عقباها.

ونبارك العمل على التوعية لإنجاح هذا المشروع المهم، الذي سيسهل التبادل التجاري المالي والنقدي.

أبو طالب الهاشمي